

[الصفحة الرئيسية](#) < الصراع من أجل إنتاج البديل الاقتصادي - السياسي

الصراع من أجل إنتاج البديل الاقتصادي - السياسي

غسان دبية

غسان دبية إن أحد الأوجه الإيجابية للأزمة المالية الحالية في النظام الرأسمالي العالمي هو «الصدام» الحاصل بين بعض القوى السياسية، في الولايات المتحدة الأمريكية كما على المستوى العالمي، من جهة، والطبقة الاقتصادية — المالية التي سيطرت على الأسواق والاقتصادات في الدول المتقدمة والنامية على مدى ثلاثين عاماً، من جهة ثانية. وقد جاءت دعوة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى قيام نظام مالي جديد، وإعلان الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف عن نهاية الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ورفض مجلس النواب الأمريكي لخطة وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة... لتفتح بدايات هذا الصراع، الذي سيكون، بلا شك، صراعاً مريراً بين توجه اقتصادي — سياسي جديد يقوم أساساً على كسر هيمنة الأسواق المالية، وبين فكر إيديولوجي نيوليبرالي مسيطر على العالم منذ انتهاء فترة الكينزية في السبعينيات. فهيمنة الأسواق المالية والنيوليبرالية أعادت العالم إلى نوع من الرأسمالية المنغلقة في كل ضوابط تنظيمية وسياسية ومؤسسية... شبيهة برأسمالية القرن التاسع عشر ورأسمالية سنوات ما بين الحربين العالميتين، مما أدى إلى تسارع في وتيرة الأزمات المالية والاقتصادية: من الركود المفتعل من جانب البنك المركزي الأمريكي في أوائل الثمانينيات، مروراً بأزمة الأسواق المالية عام 1987، وأزمة المكسيك عام 1995، والأزمة الآسيوية عام 1995، والأزمة الروسية عام 1998، وأزمة الأسواق المالية في الولايات المتحدة عام 2000، وأزمة الأرجنتين عام 2002، وصولاً إلى الأزمة الحالية التي تهدد العالم بكساد عظيم شبيه بفترة الثلاثينيات. كانت لهذه الأزمات المتتالية تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الحقيقي لجهة النمو والتوظيف في جميع أنحاء العالم، والأمثلة على ذلك كثيرة: ففي الولايات المتحدة نفسها ساء توزيع الدخل، وتركزت الثروة أكثر فأكثر في أيدي القلة، ووجد الكثير من الأميركيين أنفسهم خارج المقدره على الاستفادة من أنظمة التعليم والصحة. وفي أميركا اللاتينية، تأخر النمو الاقتصادي وزادت معدلات الفقر وساء توزيع الدخل في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، كما حصل الشيء نفسه في إندونيسيا والفلبين وتاييلاند بعد الأزمة المالية الآسيوية. وفي هذه الفترة أيضاً، ازدادت سطوة صندوق النقد الدولي على الدول النامية، وأصبح ما سُمي «توافق واشنطن» بمثابة الدستور الاقتصادي لهذه الدول. حدث هذا كله، في الوقت الذي تلقت فيه القوى السياسية المواجهة لهذه الإيديولوجيا والسياسات المهيمنة ضربة كبيرة مع انتهاء فترة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، إذ بدا أن البدائل لهذا النظام العالمي الجديد مهزومة، حتى الإصلاحية منها التي كانت تمثلها الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، ولا سيما بعد فشل السياسات الاقتصادية في عهد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، وبالتالي التحاق أكثر هذه الأحزاب بركب النيوليبرالية العالمية، وإن غلقت السياسات الجديدة لهذه الأحزاب بإيديولوجية «الطريق الثالث» التي أثبتت فشلها وتواري الداعون إليها عن الأنظار منذ فترة طويلة. في خضم هذا المشهد السياسي القائم، بدأت البدائل السياسية لهذه الهيمنة تظهر في أميركا اللاتينية، وبشكل غير متوقع، حيث مثلت هذه القارة المختبر الرئيسي للنيوليبرالية، ولا سيما في التشيلي والأرجنتين والبرازيل وغيرها من الدول... فبعد سقوط الديكتاتورية العسكرية في التشيلي عام 1990 (منذ ذلك الوقت انخفض معدل الفقر من 40% إلى 14% عام 2006!) مروراً بانتخاب لولا في البرازيل وتشايفز في فنزويلا وصولاً إلى صعود اليسار إلى السلطة في الأرجنتين والإكوادور والأوروغواي ونيكاراغوا والباراغواي وبوليفيا... بدأت المواجهة السياسية مع النيوليبرالية تتبلور على المستوى العالمي. واليوم مع انضمام قوى سياسية معتدلة في أوروبا إلى هذه المواجهة وبدء تكوّن وعي سياسي وشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية معادٍ لسياسات السوق الحرة وسيطرة «وول ستريت» على الاقتصاد الأمريكي يُمكن إعلان النهاية السياسية لحقبة ريغان — تانشر. لكن هذه التحولات لا تزال مهددة بالتراجع إذا لم تؤدّ إلى إحداث تغييرات جذرية على النظام الاقتصادي — المالي العالمي شبيهة باتفاقيات «بريتون — وودز» التي أسست لإمكان نجاح السياسات الماركو — اقتصادية الكينزية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينيات. فخطة بولسون تحاول إنقاذ الأسواق المالية والمؤسسات المتعثرة على حساب الشعب الأمريكي، في ما سُمي «اشتراكية الأغنياء»، من دون إصلاحات حقيقية، كما أن المصرف المركزي الأوروبي وسياسته المحافظة يقفان عائقاً أمام أي تقدم في أوروبا على مستوى الإصلاحات الجذرية، وأخيراً فإن صندوق النقد الدولي سيمثل العائق الأساسي على المستوى العالمي أمام أي توجه نحو إقامة نظام مالي عالمي جديد، وبالتالي فإن المعركة السياسية القادمة ستكون قاسية، بل قاسية جداً، وستتطلب تعاوناً كبيراً بين أميركا اللاتينية وأوروبا وروسيا والصين (التي على الحزب الشيوعي الحاكم فيها أن يستغل الأزمة لتعزيز دوره الأممي) وربما الإدارة الديمقراطية في الولايات المتحدة.

مقالات أخرى لغسان ديبية:

[ماركس ضد سينسير | ماركس في وادي السيليكون: همسات حول](#)

[نهضة الرأسمالية \[1\]](#)

[ماركس ضد سينسير | أزمة الرأسمالية اللبنانية: من يتحمل](#)

[مسؤولية الانهيار إذا حصل؟ \[2\]](#)

[ماركس ضد سينسير | سنغافورة أو بيروت أو طرابلس؟ قتل أمكنة](#)

[الحياة في لبنان \[3\]](#)

[ماركس ضد سينسير | طوفان «الخطط» الاقتصادية في لبنان: الربعة](#)

[القديمة + الماركنتلية الجديدة \[4\]](#)

[ماركس ضد سينسير | حول وثقة بعيدا الاقتصادية: التغيير الفعلي أم](#)

[استمرار القديم؟ \[5\]](#)

Source URL (retrieved on 08/04/2017 - 13:14): <http://www.al-akhbar.com/node/105054>

:Links

<http://www.al-akhbar.com/node/281231> [1]

<http://www.al-akhbar.com/node/280706> [2]

<http://www.al-akhbar.com/node/280459> [3]

<http://www.al-akhbar.com/node/280089> [4]

<http://www.al-akhbar.com/node/279367> [5]